



إصدار النقود الإلكترونية كإحدى عمليات البنك الإلكتروني

د / علاء التميمي عبده ضبيشة

مقدمة

١- بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن التطور السريع في وسائل الاتصال وما واكبه من تطور في المعاملات التجارية، أدى إلى تغيير النقود من كونها ورقية أو معدنية ذات مقياس موحد للقيم، إلى نقود رقمية^(١)، لا يمكن لمسها ولا ثقل ولا زنة لها ولا تحتاج إلى خزائن لحفظها، حيث يمكن عرضها على شاشات الحاسبات. وقد حظيت هذه النقود بقبول دولي على مستوى الأشخاص والمؤسسات المالية التي تتعامل بها^(٢).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي عرفت النقود الإلكترونية، وذلك بعد سلسلة من التطورات التي شهدتها وسائل الدفع الإلكتروني، لتكون النقود الإلكترونية هي أحدث هذه الوسائل^(٣).

(١) **Julien le Clainche**, l'adaptation des droits du paiement français et américain aux nouvelles technologies, p. 15, provident du site: www.droit-ntic.com

(٢) د. علي أحمد مرسى عثمان، العمليات المصرفية على الإنترنت، مطبعة الصفا والمروة، ١٤٢٥ هـ -

٢٠٠٤ م، ص ٢٠٣

peter spencer, Regulation of the payments market and the prospect for digital money, BIS papers, No. 7, p. 69.

- **Haibo Huang**, Essays in electronic money and banking, dissertation-faculty of the graduate school, university of Taxes, 2005,p1; **Simon Newman and others**; electronic payments- the smart card, law - part I Computer Law & Security Report, Vol. 18 no. 4, 2002, p. 238

(٣) وقد عرفت اليابان هذه النقود عام ١٩٩٥، وذلك بعد أن وافقت لجنة تابعة لوزارة

٢- وعملية إصدار النقود الإلكترونية تعد وافداً جديداً على حظيرة العمليات المصرفية للبنوك، حيث شهدت معظم تشريعات دول العالم (إن لم تكن جميعها) استقراراً فيما يتعلق بالجهة المخولة بإصدار النقود بصورة عامة في هذه الدول^(١)، حيث جرى العمل على قصر هذا الأمر على جهة حكومية تتبع الدولة، تقوم بإصدار النقود وفق ضوابط معينة تراعى فيها العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والقانونية، الأمر الذي دعنا للتساؤل حول مدى اعتبار إصدار النقود الإلكترونية عملاً من العمليات المصرفية التي يمكن للبنك الإلكتروني العامل عبر شبكة الإنترنت القيام بها؟ وعلى فرض أن هذا الإصدار كان من العمليات التي يمكن لهذه البنوك أن تقوم بها، فما هي الضوابط التي تحكم عمل البنك في ذلك؟ وما هي الالتزامات والمسؤوليات الواقعة على عاتق أطراف هذه العملية؟

كل هذه التساؤلات تقتضى منا التعرض لها، وذلك من خلال تعريف هذه النقود وإبراز أهم خصائصها، وذلك للتعرف على مدى اعتبارها من عمليات البنوك من عدمه (فصل أول)، ثم بيان الالتزامات الواقعة على أطراف عملية إصدار هذه النقود، والمسؤوليات الواقعة عليهم في ضوء هذه الالتزامات (فصل ثاني).

والقانون، ٩-١١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣ م، غرفة تجارة وصناعة دبي، ص ١٤٧؛ د. علي أحمد مرسى عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٤.